«الجنائية الدوليّة» تضع الغرب على المحكّ

حسن مدن

وضع المدّعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، الولايات المتحدة وردولاً غربية أخرى حليفة لها، على المحكّ. القانوني والأخلاقي. حين طلب من المحكمة إصدار مذكّرات اعتقال بحق كلّ من رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيليين بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، بتهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ورغم أن خان حاول التخفيف من حدّة ردة فعل حلفاء تل أبيب الغربيين تجاه هذا الأمر، حين أضاف إلى طلبه أسماء ثلاثة من قادة حركة حماس: يحيى السنوار، محمد الضيف، وإسماعيل هنية، ليشملهم أمر الاعتقال، إلا أن ذلك لم يقلّل من ردّة الفعل الإسرائيلية بالغ بعضهم باحتفائه أو تخوّفه من حصول الإسلاميين في الجامعة الأردنية، على مستوى قوائم الجامعة على نسبة تقارب 50%. لأنّ النتائج لم تكن شبيهة على مستوى القوائم الطلابية في الكليات، ولأنّ النتائج قد لا تكون شبيهة أيضاً للجامعة الأردنية في الجامعات الأخرى، ومن الضروري أن ننتظر ونراقب. لنحلّل المشهد بصورة أكثر ديناميكية وعمقاً. بالعودة إلى انتخابات الجامعة الأردنية، التي تمثل الجامعة الأم وفي قلب العاصمة عمّان، هنالك ملاحظات وإشارات عديدة، في مقدّمتها أنّ الانتخابات شهدت عودة أقوى للتيار الإسلامي نسبياً، بالرغم من الضغوط السياسية والداخلية، لكن من الواضح أنّ الإسلاميين تمكّنوا من الاستثمار السياسي في العواطف الشعبية تجاه غزّة، وهو الأمر المتوقع حدوثه في الانتخابات النيابية، ولكن بما لا يؤدّي إلى تغييرات جوهرية كبيرة على الخريطة السياسية في البلاد. لم تستطع الأحزاب السياسية الجديدة، المفترض أن تنافس الإسلاميين في الانتخابات المقبلة، تحقيق نتائج نوعية واضحة في انتخابات «الأردنية» (دعونا ننتظر نتائج باقي الجامعات)، لكن هذا ليس مؤشراً نهائياً على الانتخابات المقبلة، فما زال وقت للعمل على الحملات الانتخابية والبرامج من جهة، والعادلة الجغرافية والاجتماعية مختلفة من جهةٍ ثانية، ومن الواضح أنّ الانتخابات الطلابية نبّهت إلى قضية مهمّة، وتتمثل في أنّ الأحزاب الجديدة القوية (بخاصة الميثاق وإرادة) في محافظات الوسط، تتنافس على القاعدة الاجتماعية نفسها، بينما تخلت للإسلاميين عن قاعدة اجتماعية واسعة، وهو ما لوحظ ليس في الجامعة الأردنية فقط، بل حتى في الجامعات الأخرى مثل مؤتة والهاشمية واليرموك في عملية الاستقطاب الجارية حالياً. بالضرورة، لا يمكن إحداث تغيير فجائي في السلوك الانتخابي الطلابي، فقد اعتاد الطلاب الانقسام بين التيار الإسلامي والتيارات الجغرافية العشائرية (التي رعتها الدولة مرحلةً، ثم أصبحت أكثر استقلالية واهتماماً بالأبعاد العشائرية على حساب السياسية). لذلك لم يكن من المتوقع أن تتمكّن الأحزاب الجديدة من كسر هذه المعادلات بين ليلة وضحاها. أعطت الانتخابات في الأردنية أوراقاً لصالح الدولة وجديتها في التحديث السياسية، ومشاركة الإسلاميين بهذه الكثافة بالتزامن مع قرار المكتب التنفيذي الجديد لجماعة الإخوان المسلمين المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة، علامة إيجابية وصحية لمصداقية العملية السياسية وشرعية اللعبة الديمقراطية في البلاد، وهو أمر لا يدعو إلى التخوف أو القلق، بل إلى الاحتفاء والشعور بالارتياح، لأنّ مطبخ القرار وضع جزءاً مهماً وكبيراً من رصيده السياسي على عملية تحديث المنظومة السياسية، المفترض أن تكون مساراً آمناً نحو المستقبل، عبر التغيير التدريجي نحو حكومات حزبية برلمانية. وفي حال ظهور علامات مغايرة لجدية الدولة ومصداقية العملية الديمقراطية، في الانتخابات الجامعية أو النيابية المقبلة، سيكون الخاسر الأكبر الدولة نفسها، لأنّ هنالك عديداً من القوانين والسياسات والإجراءات والوعود التي تمّ إضماؤها برسم نجاح العملية، ومن المفترض أنّها طريق باتجاه واحد لا رجعةَ إلى الوراء عنه، لأنّ كلفة ذلك ستكون كبيرة على علاقة الدولة بالمجتمع في المستقبل القريب، في أتون أزمة اقتصادية داخلية وفجوة ثقة ومخاطر إقليمية محيطة في البلاد، فلا مع من وجود حدّ أدنى من التماسك الاجتماعي والتوافق بين القوى واللاعبين السياسيين.

جرس إنذار في الأردن أم صافرة النجاح؟

محمد أبو رمان

تسبق انتخابات الاتحادات الطلابية في الجامعات الأردنية الانتخابات النيابية بثلاثة أشهر، ولعلّ من بركات لجنة تحديث المنظومة السياسية أن الأجواء والمناخات السياسية عادت إلى الجامعات، وشهدنا عودة الانتخابات الطلابية، التي كانت معطلة في كثير من الجامعات منذ وباء كورونا. وقد شهدت الانتخابات الجامعية اختباراً أولياً للعمل السياسي والحزبي (بخاصة للأحزاب الجديدة)، المفترض أن تكون قادرة على المنافسة على المستوى الوطني) ومؤشراً على الانتخابات المقبلة. بالغ بعضهم باحتفائه أو تخوّفه من حصول الإسلاميين في الجامعة الأردنية، على مستوى قوائم الجامعة على نسبة تقارب 50%. لأنّ النتائج لم تكن شبيهة على مستوى القوائم الطلابية في الكليات، ولأنّ النتائج قد لا تكون شبيهة أيضاً للجامعة الأردنية في الجامعات الأخرى، ومن الضروري أن ننتظر ونراقب. لنحلّل المشهد بصورة أكثر ديناميكية وعمقاً. بالعودة إلى انتخابات الجامعة الأردنية، التي تمثل الجامعة الأم وفي قلب العاصمة عمّان، هنالك ملاحظات وإشارات عديدة، في مقدّمتها أنّ الانتخابات شهدت عودة أقوى للتيار الإسلامي نسبياً، بالرغم من الضغوط السياسية والداخلية، لكن من الواضح أنّ الإسلاميين تمكّنوا من الاستثمار السياسي في العواطف الشعبية تجاه غزّة، وهو الأمر المتوقع حدوثه في الانتخابات النيابية، ولكن بما لا يؤدّي إلى تغييرات جوهرية كبيرة على الخريطة السياسية في البلاد. لم تستطع الأحزاب السياسية الجديدة، المفترض أن تنافس الإسلاميين في الانتخابات المقبلة، تحقيق نتائج نوعية واضحة في انتخابات «الأردنية» (دعونا ننتظر نتائج باقي الجامعات)، لكن هذا ليس مؤشراً نهائياً على الانتخابات المقبلة، فما زال وقت للعمل على الحملات الانتخابية والبرامج من جهة، والعادلة الجغرافية والاجتماعية مختلفة من جهةٍ ثانية، ومن الواضح أنّ الانتخابات الطلابية نبّهت إلى قضية مهمّة، وتتمثل في أنّ الأحزاب الجديدة القوية (بخاصة الميثاق وإرادة) في محافظات الوسط، تتنافس على القاعدة الاجتماعية نفسها، بينما تخلت للإسلاميين عن قاعدة اجتماعية واسعة، وهو ما لوحظ ليس في الجامعة الأردنية فقط، بل حتى في الجامعات الأخرى مثل مؤتة والهاشمية واليرموك في عملية الاستقطاب الجارية حالياً. بالضرورة، لا يمكن إحداث تغيير فجائي في السلوك الانتخابي الطلابي، فقد اعتاد الطلاب الانقسام بين التيار الإسلامي والتيارات الجغرافية العشائرية (التي رعتها الدولة مرحلةً، ثم أصبحت أكثر استقلالية واهتماماً بالأبعاد العشائرية على حساب السياسية). لذلك لم يكن من المتوقع أن تتمكّن الأحزاب الجديدة من كسر هذه المعادلات بين ليلة وضحاها. أعطت الانتخابات في الأردنية أوراقاً لصالح الدولة وجديتها في التحديث السياسية، ومشاركة الإسلاميين بهذه الكثافة بالتزامن مع قرار المكتب التنفيذي الجديد لجماعة الإخوان المسلمين المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة، علامة إيجابية وصحية لمصداقية العملية السياسية وشرعية اللعبة الديمقراطية في البلاد، وهو أمر لا يدعو إلى التخوف أو القلق، بل إلى الاحتفاء والشعور بالارتياح، لأنّ مطبخ القرار وضع جزءاً مهماً وكبيراً من رصيده السياسي على عملية تحديث المنظومة السياسية، المفترض أن تكون مساراً آمناً نحو المستقبل، عبر التغيير التدريجي نحو حكومات حزبية برلمانية. وفي حال ظهور علامات مغايرة لجدية الدولة ومصداقية العملية الديمقراطية، في الانتخابات الجامعية أو النيابية المقبلة، سيكون الخاسر الأكبر الدولة نفسها، لأنّ هنالك عديداً من القوانين والسياسات والإجراءات والوعود التي تمّ إضماؤها برسم نجاح العملية، ومن المفترض أنّها طريق باتجاه واحد لا رجعةَ إلى الوراء عنه، لأنّ كلفة ذلك ستكون كبيرة على علاقة الدولة بالمجتمع في المستقبل القريب، في أتون أزمة اقتصادية داخلية وفجوة ثقة ومخاطر إقليمية محيطة في البلاد، فلا مع من وجود حدّ أدنى من التماسك الاجتماعي والتوافق بين القوى واللاعبين السياسيين.

تلك المسافة بين الحركتين الطلابية المصرية والعالمية

شريف هلالي

أشاد كثيرون بما قام به الآف من الطلاب في جامعات أميركية وغربية من اعتصامات واحتجاجات تضامناً مع القضية الفلسطينية، ورفض جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما لقي ذلك إعجاب الرأي العام العربي والإسلامي، خصوصاً في ظل الحصار الرسمي على ردود الأفعال الشعبية لإعلان موقفها بالمثل ضد ما يحدُث من جرائم في قطاع غزّة، وهي به أولى. وفي السياق، تساءل مراقبون عن غياب ردود الأفعال في الجامعات المصرية وضعفها.

الجانب الأساسي الذي يتجاهله المراقبون في المقارنة بين التجربتين الغربية والمصرية (والعربية عموماً) أسلوب التعليم، ومدى احترام حريات المجتمع الطلابي تجاه القضايا السياسية والاقتصادية في كل منهما. هناك عقلية علمية تعتمد على المناقشة، وتكوين وجهة نظر خاصة من الطلاب تعتمد على الحوار المتبادل، ولا تكتفي بالاعتماد على كتاب موحّد يتداوله الطلاب، بالإضافة إلى تكوين اتحادات مستقلة تستطيع مخاطبة الإدارة الجامعية على قدم المساواة والضغط عليها في مختلف الشؤون العامة والطلابية. يعكس التجربة المصرية والعربية التي تعتمد على منهج السلطة الأبوية ومفاهيم الحفظ والتلقين، وتعمل على إعادة صياغة المناهج بما يلائم وجهة النظر الرسمية، وهذه أقرب إلى نموذج لجان الحقيقة والدولة القمعية في رواية جورج أورويل «1984»، حيث تعمل السلطة على إعادة صياغة كل المعلومات والحقائق بما يلائم ما تراه، حتى لو على عكس الواقع.

وطوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وحتى ثورة يناير، كانت التجمّعات الطلابية بارزة في جامعات القاهرة وعين شمس والمنصورة وطنطا وجامعة الأزهر والجامعة الأميركية كذلك، وهي التي تناولها شريط سينمائي شهير للفنان محمد هنيدي، وكانت حاضرة في مواقف كثيرة خاصة بالقضية الفلسطينية. وما يحدُث في الفترة الأخيرة في حقيقته يعكس تغييباً قسرياً لطلاب الجامعات عن إبداء آرائهم، ليس فقط مما يحدُث في فلسطين، بل في كل القضايا المهمّة في الشأن الداخلي لأسباب عدة، يتعلّق بعضها بالنظام نفسه وموقفه الرافض ضد كل المبادرات الجماعية المستقلة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ ترفض السلطة المصرية أي عمل طلابي سياسي أو حزبي مستقلّ عنها. ويظهر ذلك في حجم القيود التي تفرضها أجهزة الدولة على العمل الطلابي في المجال السياسي، ولطالما كانت الجامعات منبراً للتظاهر الدائم وإقامة المعارض والمؤتمرات السياسية داخل أسوارها وخارجها. وسبق أن عبرت الاتجاهات السياسية المختلفة يساراً ويميناً عن نفسها في أسر واندية فكرية من اليسار إلى اليمين، معارضة للسلطة في عهدي أنور السادات وحسني مبارك.

وعندما دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى التظاهر لرفض تهجير الفلسطينيين في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وسمحت الدولة للأحزاب الداعمة للنظام بتسيير مظاهرات في مختلف المحافظات شهدت تجاوباً طلابياً واضحاً، لكنها لم تتسامح مع فعاليات احتجاجية أخرى للهدف نفسه، دخل بعضها ميدان التحرير وسط القاهرة، لمجرّد أنها نظمّت بشكل مستقل، ولأنها رفضت مبدأ التفويض الرئاسي الذي دعت إليه المظاهرات الرسمية، وقبضت على عشرات الشباب من الذين قادوا هذه المظاهرات ولا يزالون محبوسين.

كما عملت الدولة منذ 2013 على التراجع عن كل المكتسبات التي حققتها حركة استقلال الجامعات عقب ثورة يناير، سواء في إلغاء الحرس الجامعي وانتخاب عمداء الكليات ورؤساء الجامعات لصالح مبدأ التعيين من رئيس الجمهورية، واختيار الأشخاص الذين يمكن توجيههم من الأجهزة الأمنية، لضمان البقاء في مناصبهم، وانتهجت الدولة سياسات تقييد حرية الرأي والتعبير

> لا تسمح أجهزة الدولة في مصر إلا بالتشكيلات التي صنعتها بهدف إظهار التأييد والدعم الطلابي لها، وأهمها ما تسمّى أسرة «طلاب من أجل مصر»

وكل الحريات الأخرى، مثل حرّية التنظيم والتجمع السلمي لمختلف الفئات عمّالاً وطلاباً ومواطنين، من خلال الحبس الاحتياطي المطوّل والتدوير، والتي تصل إلى سنوات في السجون.

على مستوى الجامعات، هناك غياب كامل للانتخابات المستقلة، حيث تسيطر أجهزة الدولة الأمنية والإدارية على مجريات تلك الانتخابات من خلال اللائحة التي جرى فرضها بموجب قرار وزير التعليم العالي 352 لسنة 2019، بديلاً للائحة 2013. وحذفت منها كل ما له علاقة بالشأن السياسي، ولم تجر الانتخابات الأخيرة في موعدها في بداية العام الطلابي 2023 . 2024. وتختار الإدارة الجامعية لجان الإشراف على تلك الانتخابات من أعضاء هيئات التدريس والطلاب، ومن صلاحياتها إعلان قوائم الترشيح النهائية، والإشراف على التصويت والفرز واستبعاد المرشّحين الذين يخالفون الآداب العامة والقيم والتقاليد الجامعية في الدعاية الانتخابية، وهو ما يفتح الباب لاستبعاد المعارضين.

ولا تسمح أجهزة الدولة إلا بالتشكيلات التي صنعتها بهدف إظهار التأييد والدعم الطلابي لها، وأهمها ما تسمّى أسرة «طلاب من أجل مصر»، والتي أسّست عام 2017 وتوسّع وجودها في الجامعات، بما فيها الأهلية المنشأة حديثاً، وتحظى هذه الأسرة بدعم رسمي، وهو ما يظهر في حضور رؤساء الجامعات جميع الأنشطة الخاصة بها، على غرار أسرة حورس التي رعاها جمال مبارك نجل الرئيس الأسبق حسني مبارك. وتحظى هذه الحركة بالمساندة الكاملة في الانتخابات الطلابية التي لا يسمح بخوضها إلا للطلاب المرضي عنهم سياسياً وأمنياً، حيث تستبعد اللائحة كل من قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلّة بالشرف، والا يكون منتمياً إلى أي تنظيم أو كيان أو جماعة إرهابية مؤسّسة على خلاف القانون. وترفع هذه الأسرة ضمن لافتاتها «معاً لبناء الجمهورية الجديدة»، وتشيع خوض المعارك الوهمية تجاه ما يسمّى حروب الجيل الرابع والخامس، ومواجهة الشائعات، في إشارة إلى أي آراء تخالف وجهة نظر النظام الرسمي. بل وزعت هذه الأسرة عبوات زيت وسكر على الأسر الأكثر احتياجاً، في مسلك شبيه بما يفعله حزب مستقبل وطن في أثناء الانتخابات البرلمانية والرئاسية لشراء ضمائر الفقراء والمحتاجين.

عملت أجهزة الدولة على تقييد الحرّيات الأكاديمية داخل الجامعات، بالإضافة إلى اعتقالها عشرات الباحثين والأكاديميين بتهم التحريض على الإرهاب والانتماء إلى منظمّات إرهابية، ومنهم أساتذة جامعات، وجديد هذه الاعتقالات ما جرى مع مؤسّسي حركة طلاب من أجل فلسطين التي أصدرت عدّة بيانات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، وتم القبض على مؤسّسيها، ولا يزالون تحت الحبس الاحتياطي. وبالرغم من كل هذه القيود، لم تنته هذه الحركة، بل تحاول إعادة تأسيس نفسها من خلال الوجود داخل الأحزاب وخارجها، وهو ما ظهر في الحراك الطلابي أخيراً.

(كاتب مصري)

خيارات الحرس الثوري... المرشد والقنبلة النووية

عمار ديوب

كان الرئيس الإيراني الراحل، إبراهيم رئيسي، مشروعاً سياسياً لدى المرشد والحرس الثوري، اللذين أحكما السيطرة على السلطة في إيران، فرقّوهُ في المناصب، سعياً إلى أن يصبح المرشد القادم، ولتتجدّد تلك السيطرة والشراكة إلى أزمنة مقبلة. ولذا أفسد موته السعادة على الطرفين المذكورين، إنّه القدر، فارتبكا كثيراً؛ فإذا كانت مسالة الرئاسة غير معقّدة، وربما سيقع الاختيار على رئيس البرلمان، محمد باقر قاليباف، أو شخصية أخرى، فإن خلافة المرشد هي المشكلة، وتحديدها أمرٌ بالغ التعقيد وقضية مستعجلة، وهناك ندرة في الشخصيات المؤهلة لتكون مرشدة للشؤون الدينية والزمنية، وفقاً لولاية الفقيه، وبالتالي، لا بد من مرشدٍ قوّي «ومضمون»، ويخدم سياسات الحرس.

مشكلة الحرس والمرشد، الحاليين، هي في العزلة التي لفّا نفسيهما بها، والرؤى العقائدية الخلاصية بأنهما الأكثر حفاظاً على هذا البلد. لقد هُمّشا الإصلاحيين، وهم جزء من النظام، وهم ليسوا كمهدي كروبي أو مير حسين موسوي من خارجه، المحتجزين في الإقامة الجبرية منذ 2009، وواجها الاحتجاجات الشعبية بعنفٍ هائل بالسنوات الأخيرة، وانغلقا ضد التعدّدية السابقة في مراكز قوّة النظام، سيما زمن رفسنجاني وخاتمي، ولم يستسيغا حسن روحاني وانفتاحه على الغرب، ولا حتى محمد خاتمي. وهناك الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العنيفة، وعدم قدرة النظام على تليين الأميركان بما يخص الاعتراف لإيران بحقها في امتلاك التقنية النووية، والتمدّد الإقليمي، ورفع الحرس من قوائم الإرهاب الدولية. يجد الحرس والمرشد نفسيهما في ورطة كبيرة، فكيف الخروج منها، هل بمزيد من احتكار السلطة أم بالانفتاح على التعدّدية تجاه مراكز النظام وتجاه الشعب والبدء بإعطائه بعض التنازلات؟

لا يبدو أن قادة الحرس والمرشد في وارد التفكير الواقعي، المنصوص في السؤال السابق ولصالح الانفتاح. ويبدو أن العزلة والخوف على مستقبل الجمهورية سيدفعهما إلى التفكير بقفزة جديدة متشدّدة، وتقول إن من حقّ إيران امتلاك القنبلة النووية، وقد امتلكتها، وإن ذلك كان أمراً اضطرارياً، لحماية الدولة الإيرانية من المخاطر الخارجية؛ وربما يكون الإعلان ضمن الخمسين يوماً. المرشد والحرس ومعهما مجلس خبراء القيادة سيتفقون على مرشدٍ لقادم الأعوام في أقرب وقت، أو قيادة جماعية ريثما يعبّرُوا على مرشد، مماثل لخامنئي، وبالتأكيد لن يكون مجتبى خامنئي، ويرفض والده أن يصبح ابنه مرشداً، ووفقاً لأعراف سنّها الخميني يرفض تنصيب ابنه مرشداً من بعده، علماً أنّه قانونياً لا شيء يمنع ذلك. إذاً، ولأسباب كثيرة، مجتبى خارج احتمالات الإرشاد.

كان واضحاً مسعى الحرس الثوري، من قبل، نحو الاستقلالية الكاملة في المجال النووي، ولكن ذلك واجهته عقباتٌ كبرى، ولم يتفقوا مع إدارة الرئيس الأميركي بايدن للعودة إلى الاتفاق النووي الذي فسخه سلفه ترامب الذي يبدو أنّه سيعود رئيساً وبسياسة الضغط الأقصى. وبالتالي، من مصلحة الحرس الإعلان عن امتلاك إيران القنبلة النووية، والانتماء للنادي الدولي النووي، وحماية إيران من عبث دولة الاحتلال والابتزاز الأميركي، والذي لم يتوقف ومنذ عقود.

انفتحت إيران بزمن رئيسي ووزير خارجيته، عبد الأمير حسين اللهيان، على علاقات دبلوماسية هادئة مع مصر والسعودية، ودفعت النظام السوري ليعود إلى جامعة الدول العربية، وتوصلت إلى عقد اتفاق يكبن بين إيران والسعودية، وبغضّ النظر عن أن علي شامخاني هو من ساهم بذلك؛ لم ترصّ عن ذلك دولة الاحتلال، وراقبته الإدارة الأميركية بمزيد من القلق، وإن الاتفاقية الاستراتيجية المزمع الإعلان عنها بين أميركا والسعودية هي، في وجهٍ منها، لإغلاق المسار الإيراني هذا، وكذلك الاتفاقيات الابراهيمية، والتي ستعمل (الاتفاقيات) على عزل إيران من جديد، وضرب دبلوماسية الانفتاح على العرب. هذه المعطيات، ستُعقّد من مهمة الحرس في رسائله المقبلة نحو السعودية، وكذلك تجاه العلاقة مع أميركا ودولة الاحتلال، حيث سيحاول القول إن القنبلة النووية ليست موجهة ضد السعودية، وهي حقّ لإيران، وأن دولاً كثيرة تمتلكها، وأن إيران ليست بأقل أهمية من تلك الدول، وأن من حقّ السعودية أو أية دولة عربية امتلاكها.

سيكون إعلان الحقّ بامتلاك القنبلة النووية وبقاؤي جديدة إحدى الأدوات القوية في الداخل الإيراني ولضبطه، حيث ترى السلطة العميقة أنها ستكون قنبلة «قومية» لصالح الشعب الإيراني، وأن إيران امتلكتها رغم كل الحصار الخارجي ضدها، ورغم الاحتجاجات الداخلية، وعلى المحتجّين دعم الدولة في اللحظة الراهنة، وهي فخر لإيران وللإيرانيين. لن تمرّ هذه القضية على شعب إيران، ولا على بقية مراكز القوة في النظام، وأغلبيتهم ليسوا من أنصار التصعيد، والإعلان عن القنبلة هو أحد تصعيد في هذا اللحظة، أي أن العقبات والتحدّيات ستزداد أمام السلطة الفعلية في إيران. وبذلك، تكون السلطة قد وضعت نفسها أمام تشدّد أميركي وأوروبي واسع، واحتمال ضربة نووية من دولة الاحتلال. وتقول تقارير صحافية إن الولايات المتحدة ودولة الاحتلال هدّدتا بالفعل إيران بذلك، أخيراً. وبالتالي، يصبح الإعلان عن القنبلة مسألة دفاعية للحرس الثوري، وربما تتجدّد الاحتجاجات وبقوة أكبر، وهي لم تنته لدى الغرب والأكراد بصفة خاصة، وسترفض ذلك السعودية بصفة خاصة، وربما تتدهور العلاقات إلى ما قبل اتفاق بكين. وهذا سيُسرع الإعلان عن الاتفاقية بين السعودية وأميركا، وبين الأولى ودولة الاحتلال؛ فهل تأخذ السلطة العميقة في إيران مخاطر ما بعد الإعلان. هناك تعقيدات كبرى أمام المرشد وقادة الحرس، داخلية، وإقليمية، وعالمياً. والأسوأ أنهما لا يريدان تغيير استراتيجيّتهما؛ فرغم الانفتاح الدبلوماسي، فإنه لم يترافق مع تخفيف التدخّل في الدول العربية، ولا يكفي هنا عدم تفعيل وحدة الساحات وإعلان الحرب الشاملة، حيث ومنذ 7 أكتوبر أعلنت إيران أنّها ليست خلف عملية طوفان الأقصى، وضبطت مناوشات الميليشيات التابعة لها، في لبنان واليمن والعراق وسورية، وحتى الردّ على العملية في السفارة الإيرانية في دمشق جاء منتظماً؛ إن الاستراتيجية العربية والأميركية ودولة الاحتلال، تطالب وتؤكد على ضرورة أن تتخفّ إيران داخلياً. وبالتالي، هناك عنصر تصادم بين الاستراتيجيتين، وإذا أضفنا موضوع القنبلة النووية، ستتصاعد الخلافات أكثر فأكثر.

لا يبدو أن خيارات الحرس الثوري والمرشد ستكون سلسة داخلياً وإقليمياً ودولياً، سيما بعد احتمال الإعلان عن امتلاك القنبلة النووية لردع الأميركان ودولة الاحتلال، وهي خيارات تشوبها المغامرة والمقامرة، والخيال والواقع، والحقّ والوهم؛ وسيتجه الطرفان إلى اختيار رئيس محافظ للغاية، وتحديد المرشد المستقبلي، وهي المسألة الأعقد أمام السلطة العميقة هذه، ولكن أثار ذلك الامتلاك، إن تمّ، سيفتح أبواب الجحيم على إيران، فهل تمتنع عن ذلك، وتختار الانفتاح كاستراتيجية عامة على الداخل والخارج؟ هذا ما يجب التفكير فيه.

(كاتب سوري)

> لا يبدو أن خيارات الحرس الثوري والمرشد ستكون سلسة داخلياً وإقليمياً ودولياً، سيما بعد احتمال الإعلان عن امتلاك القنبلة النووية

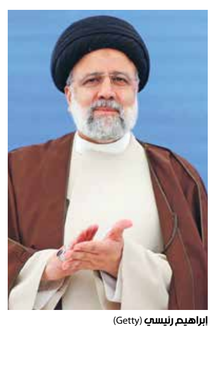
إبراهيم رئيسي (Getty)

الخطاب الإسرائيلي في الإعلام الفرنسي

سلام الكواكبي

شهد قطاع الإعلام العام بمختلف وسائله، وخصوصاً الإذاعة العامة، إضراباً عاماً متزامناً مع مناقشة البرلمان الفرنسي مشروعاً حكومياً يقضي بدمج مؤسّساته في منظومة اقتصادية مشتركة ذات ربحية، بعد أن كان يمتنع عن وضع العائد المالي بين أهدافه. وقد اعتبر بعضهم هذه الخطوة تمهيداً وتهديداً بنقل ملكية الإعلام العام إلى القطاع الخاص أو محاولة تعديل أساليب إدارته، بحيث يهدف الدمج إلى التخفيف من استقلاليته، كما البدء في تخفيض عدد العاملين فيه.

وبعد اعتماد عدد مؤثر من المتابعين على الإعلام العام مصدراً، شبه موثوق وشبه موضوعي وشبه محايد، في التطرّق إلى الأخبار المحلية والدولية ومعالجتها، أجبر هذا الإضراب المستمعين إلى اللجوء إلى مناكب البحث عن الأخبار التي صار الاستماع إليها وكأنه جزءٌ لا يمكن التخلي عنه من الطقس الصباحي اليومي إلى جانب قهوة الصباح. وليست الخيارات لدى هذا الساعي عديدة في غياب الإذاعات العامة، التي تتصدّر أعداد مستمعيها كل استطلاعات الرأي الجادّة، فيضطر المرء لزيارة الإذاعات الخاصة، التي صارت خلال السنوات العشر الأخيرة جزءًا من امبراطوريات إعلامية لم تكفّ عن التوسّع والامتداد. وما يُميّزها هو الميل إلى اليمين وجهات نظرها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وحتى تكون الدراسة متفقة مع توجّهات القائمين عليها والمنتمين إلى تطرّف سياسي واجتماعي يتحضّر لتصدّر المشهد العام في فرنسا، بمساعدة ثمينة من فترتي رئاسة إيمانويل ماكرون، فمن المؤكّد أنها ستستعرض تحالفاً تعتبره قائماً بين اليسار والمسلمين حتى المتطرّفين منهم. وتصبح مفرداتٌ كحقوق الإنسان وإزالة الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها، من الموبقات التي يُستحسن تجنّبها. وفي الخلاصة، ستستعرض هذه الإذاعة معالجة الإذاعات العامة مسألة الحرب على غزّة، على أن فيها تحيّزاً واضحاً للضحايا الفلسطينيين، مع أن هذا غير صحيح، ليكتمل المشهد الذي تجب على هذه الإذاعة اليمينية المتطرفة إدانته. في الإذاعة الثانية، صاحبة العنوان الطائفي الواضح، وعلى الرغم من أنها فرنسية الهوية رسمياً، إلا أنها إذاعة للدعاية الصهيونية باللغة الفرنسية. يغلب على نشراتها الإخبارية الخبر القادم من تل أبيب، والذي يمزج بين البروباغندا الصهيونية والأكاذيب المختلقة بخصوص الآخرين. ومن الضروري التذكير في كل خبر بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي هو الجيش الأكثر «أخلاقية» في العالم. كما يجب تكرار توصيف دولة إسرائيل بالديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، فأسماء الأسرى لدى حركة حماس يحظون بفقرات مكرّرة للتذكير بمأساتهم بعيداً عن أي ذكر للضحايا الفلسطينيين الذين يتجاوزون عشرات الآلاف. تكثّف الإذاعتان الحملة المسعورة على محكمة الجنايات الدولية، وعلى المدّعي العام فيها خصوصاً، وذلك بعد توجيه تهم جرمية لرئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزّة يُعاقب عليها القانون الدولي.

(كاتب سوري في باريس)

> الإعلام الفرنسي في مجمله يساند الخطاب الإسرائيلي مهما كذب

كاريكاتير سعد المهندي

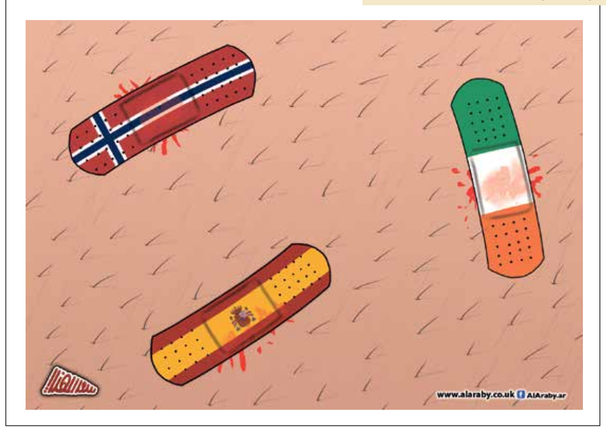

محنة الصحافة في تونس

صلاح الدين الجورشي

توالت في تونس ملاحقة الصحافيين والمدونين، وإحالة بعضهم على القضاء، وصدور أحكام بالسجن على بعضهم، ما أحدث صدمة لمعظم المثقفين والنشطاء والمراقبين للحياة السياسية في تونس. واعتبرت نقابة الصحفيين هذا الأمر «سياسة جزائية ممنهجة هدفها التضييق على حرية الصحافة والتعبير»، مؤكّدة أن «المعالجة القضائية لقضايا حرّية الصحافة ستخلق مناخاً عاماً مشحوناً يكرّس خطاباً أحادي الجانب ويضرب في مقتل قواعد التعدّد والاستقلالية في وسائل الإعلام، ويضرب المبادئ الدستورية التي تكرّس الحقوق والحرّيات». وبقطع النظر عن أن تكون صحافياً أو ناشطاً أو مبدعاً أو نقابياً أو مواطناً عادياً، على الجميع التفكير ملياً في اختيار كلماتك عند التعبير عن موقف أو صياغة مقال أو تنشيط برنامج تلفزيوني أو إذاعي، أو الإدلاء، بتصريح أو نشر خبر أو الانخراط في سجال عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي، لأنك في كل هذه الحالات قد تصبح مداناً ومُحالاً على إحدى المحاكم، بتهم الثلب والتحريض والقيام بعمل فاحش وترويج أخبار زائفة والمسّ باعراض الغير والحطّ من المؤسّسات والاعتداء على هيبة الدولة، والقائمة مفتوحة. أحدث الضحايا برهان بسيس ومراد الزغيدي، لكل منهما طريقه وأسلوبه وتاريخه. كلاهما حاول السباحة في هذه الظروف المعقدة، ولم يتوقّعا أن يُعتقلا بسبب جمل متفرّقة صرّحا بها أو كتباها في تدويناتٍ قد تعود إلى سنواتٍ خلت. لهذا جاء الحكم عليهما بسنة سجناً صادماً لكثيرين، بمن فيهم موالون للرئيس قيس سعيّد أو من ساندوه سابقاً في مناسباتٍ عديدة. في هذا السياق، تعدّدت الاعتذارات التي قدّمها بعضهم عمّا صدر منهم سابقاً، فالمحامية وفاء الشابّلي التي صرّحت بقوة حركة النهضة وساندت بشدة سياسات الرئيس سعيّد، لم تتردّد في القول: «كنت في تخميرة، واعتذر لأنني ساهمت في بناء سجن كبير بتونس». وكتبت الباحثة الجامعية ألفة يوسف: «اعتذر من قلبي لكل من انتقدتهم بل شتمتهم أحياناً بعد 2011. لا فقط لأني أنا نفسي تبدلت وتغيرت، وأسعى ألا أقابل الشتيمة بالشتيمة، لكن أعتذر لهم لأنهم رغم كل شيء، لم يسجنوني». وكتب الممثل الساخر لطفي العبدلي: «سامحوني لأني انتخبت قيس سعيّد». ودوّن عضو المكتب السياسي لحركة الشعب التي كانت داعماً بقوة لحركة 25 جويلية: «وثقت بك والآن أوقفت أوهامي». واعتبرت ليلى طويال، الممثلة المسرحية الساندة للرئيس «المساس بأهمّ مكاسب الثورة، وهي حرية التعبير، أمراً مرفوضاً شكلاً ومضموناً».

ينتشر القلق على نطاق واسع في صفوف النخبة التونسية. أصبح المقتنعون بصحّة المسار أقلية، رغم أن شريحة واسعة من التونسيين لا تزال داعمة للرئيس. وهؤلاء غير معنيين بحرية التعبير التي اعتبروها مضرّة بالبلاد، ويقولون إنها أتت إلى الفوضى وتغذية الصراع حتى أصبح الجميع ضد الجميع. ولكن هل يعني هذا أن يتخلّى شعبٌ عن حريته وحقوقه لمجرّد أخطاء ارتكبها هذا الطرف أو ذاك. يمكن تدارك الأخطاء، وتصحيحها بعد محاسبة مرتكبيها، لكن التنازل عن الحرّية يؤدّي إلى الاستبداد وضياع الحقوق. تعتبر سلسلة الاعتذارات التي تقدّم بها بعضهم إلى الرأي العام مؤشّراً مهما على حدوث تحوّل لدى الداعمين سابقاً لتوجهات السلطة. تتجه جبهة الرئيس نحو التفكك والتقلص بعد أن بقيت متماسكة حوالى ثلاث سنوات، وهو ما يحاول خصومُه استثمار ذلك في المعركة السياسية الدائرة حالياً، وسيتضاعف الحفر في هذا الاتجاه في المرحلة المقبلة من أجل تغيير موازين القوى مع حلول الانتخابات الرئاسية. لقد عاد الأمل لدى المعارضة في احتمال قلب الطاولة وتحقيق نتيجة مفاجئة تقطع مع المشهد الراهن وتفتح أفقاً جديداً.

من المهم أن تراجع النخبة مواقفها، وأن تتوقّف عن الخطابات العنيفة المحرّضة على إلغاء المخالفين، والدعوة إلى إقصائهم. لقد أظهرت التجمّعات الاحتجاجية وجود وعي متجدّد بأهمية الدفاع عن الحريات والحد الأدنى من الحقوق. وفي هذا المنعطف، يتقاطع الخصوم وتذوب الخلافات أو يجري تأجيلها إلى ما بعد انتهاء المعركة.

تايوان... فريسة على مائدة الكبار

فاطمة ياسين

لا يأخذ العالم قضية الاعتراف باستقلال تايوان على محمل سياسي جادّ، فقائمة الدول التي تعترف بها لا تتجاوز 13 دولة، ليست الولايات المتحدة منها، ومعظ

انهيار الأسطورة الإسرائيلية وتبخّر الأوهام

مصطفى البرغوثي

سبقت أحداث 7 أكتوبر و«طوفان الأقصى» أربعة تطوّرات مهمة: أولها، أن الذكرى الثلاثين لتوقيع اتفاق أوسلو ترافقت مع انهيار النهج الذي راهن على حلّ وسط مع الحركة الصهيونية، عبر المفاوضات، وبنى آماله على وساطة أو تدخل أميركي ينقذ ما يُسمّى «حلّ الدولتين». تحطم ذلك النهج على صخرة العناد والتطرّف الإسرائيليين اللذين منعا أي لقاء تفاوضي، ولو شكلياً، خلال السنوات العشر الماضية، وأمعن في إلحاق الإهانات والتطاول على السلطة الفلسطينية. وكان التطور الثاني انتصار تيار حسم الصراع في الحركة الصهيونية بتأثير صعود المستوطنين وحركة الاستيطان المتطرّفة في الضفة الغربية وسائر مناطق فلسطين وتحوّلها إلى قوة سياسية فاشية مؤثرة، بالتوازي مع صعود الفاشية الأصولية الدينية التي استولت على الأحزاب الدينية في إسرائيل.

أما التطور الثالث، فكان استخدام التطبيع مع المحيط العربي، وسيلة إسرائيلية - أميركية لتصفية القضية الفلسطينية بكل مكوّناتها، ولترويج إنشاء حلف عسكري إسرائيلي - عربي - أميركي، وجسّد مشروع اتفاقيات أبراهام الذي تبنّاه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب هذا التوجّه.

وكان التطور الرابع، انغماس نتنياهو والمنظومة الإسرائيلية في أوهام التصفية إلى حدّ رفع نتنياهو، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، خريطة إسرائيل الكبرى التي تضمّ الضفة الغربية وقطاع غزّة، والجولان المحتل، بالتوازي مع تولي الحكومة الفاشية مقاليد الأمور والبدء بنشاط استيطاني واسع وغير مسبوق في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

وجاءت أحداث 7 أكتوبر ردّ فعل على كل هذه التطورات، لتعصف بها جميعاً، وتطيح بضربة واحدة أوهام الحركة الصهيونية، والحكومة الإسرائيلية العنصرية، بقرب تصفية قضية الشعب الفلسطيني برمّتها.

وكان رد الفعل الإسرائيلي وحشياً بصورة جنونية، إذ شمل حتى اللحظة الانخراط في جرائم حرب متوازية، بما فيها الإبادة الجماعية، والعقوبات الجماعية إلى حد استخدام التجويع سلاح حرب، ومحاولة تنفيذ ثاني أكبر عملية تطهير عرقي، بعد النكبة، لسكان قطاع غزّة.

عنف ردّ الفعل الإسرائيلي وحدّته اللامتناهية، عبّرا ليس فقط عن مشاعر (ونيّات) الانتقام البهيمية لمنظومة، ومجتمع، لم يعتد منذ تبلوره عام 1948 تلقّي هزائم، ولا خوض معارك متكافئة، بل مثّل أيضاً انعكاساً لدرجة تغلغل العنصرية المطلقة في صفوفه، وعمق تبنّيه أيديولوجية نفي الآخرين، وخصوصاً الفلسطينيين، بشراً واحتقاره قدراتهم، وذكاءهم، وآمالهم ومشاعرهم، وحقوقهم. ولكن عنف ردّ الفعل أظهر كذلك مدى عمق الشعور بالإحباط والهزيمة لدى القيادة والمنظومة الإسرائيلية بسبب تبخّر سراب اقترابها من لحظة حسم الصراع استراتيجياً، بالتصفية، والتطبيع، والاستيطان المنفلت من عقاله. وتفاقمت حدّة العناد والعنف الوحشي ضد المدنيين الفلسطينيين، مع كل تطوّر جديد أظهر عودة القضية الفلسطينية إلى تصدّر المشهد السياسي العالمي، والنهوض العارم لحركات التضامن مع الشعب الفلسطيني التي لم يسبق لها مثيل منذ حركة مناهضة الحرب على فيتنام، والحملة العالمية لفرض العقوبات والمقاطعة على نظام الأبارتهايد والفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ولعل أكثر ما آلم الحركة الصهيونية ووتّرها، انهيار الأسطورة التي صنعتها لنفسها، بأنها جبّارة كلية القدرة، وذات مناعة عصيّة على الكسر، منذ حرب حزيران (1967) أو ما سمّته انسجاماً مع الرواية التوراتية، «حرب الأيام الستة» عندما هزمت في أقلّ من أربعة أيام ثلاثة جيوش عربية، واحتلت مساحات من الأراضي تزيد على ضعفي مساحتها، وقدّمت إلى العالم الغربي الاستعماري نموذج «داود الصغير الماهر في مواجهة جوليات الجبار والفاشل».

هذه المرّة، وفي يوم طوفان الأقصى، كانت إسرائيل هي جوليات المكسور في مواجهة داود الفلسطيني. لكن تلك الأسطورة لم تكن الوحيدة التي انهارت في غضون الأشهر الماضية، بل انهارت أيضاً صورة إسرائيل الديمقراطية الوحيدة في «الشرق البدائي المتخلّف»، وعقدة «أخلاقية الجيش الإسرائيلي» التي تبدو مواصلة نتنياهو التبجّح بها مدعاة للسخرية وهو يتلوها وجيشه يقتل ما لا يقلّ عن سبعة عشر ألف طفل وعشرة آلاف امرأة فلسطينية بوحشية جنوده، وأسلحته الأميركية. ومثل التمزّق الداخلي في المجتمع الإسرائيلي، على وقع فشل المخطّطات السياسية والعسكرية، ومظاهر انشقاق مجموعات يهودية في أوروبا والولايات المتحدة، عن المشروع الصهيوني، دوافع قلق عميقة واستفزازاً خطيراً لسلوك المنظومة الإسرائيلية التي خرجت عن طَورها مراراً وتكراراً بتعميق الالتفاف حول الأفكار، والأقوال، والشعارات ذات المضمون الفاشي والعنصري الخطير، والانعزالية المرضية إلى درجة وصف بعض حلفائهم بالاسامية. ولكن الانهيارات لم تقتصر على المشهد الإسرائيلي بكل مكوّناته، بل تعدّتها إلى إشارات مؤلمة، ومخيّبة للآمال لضعف الموقف الرسمي العربي والإسلامي في مقابل التأييد العربي والإسلامي الشعبي الجارف، وبسبب استمرار بعض الدول العربية في التطبيع مع إسرائيل رغم خرق الأخيرة القوانين الدولية، وتنكّرها لقرارات المحاكم الدولية.

> لم تكن إسرائيل، ومعها مؤيدوها في الولايات المتحدة، في حالة عزلة كما هي عليه اليوم، ولم ترَ في تاريخها هذا المستوى من التفتّت الداخلي

شكّل قرار المدّعي العام لمحكمة الجنايات الدولية، كريم خان، توجيه الاتهام رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو والوزير غالانت بارتكاب جرائم الحرب، وقرارات محكمة العدل الدولية بالاشتباه بارتكاب إسرائيل للإبادة الجماعية انعطافاً مهماً جداً، وعزّزه أمر محكمة العدل الدولية بوقف الحرب الإسرائيلية على رفح وطلب إدخال المساعدات الإنسانية وضرورة سماح إسرائيل للجنة التحقيق في جريمة الإبادة الجماعية بالعمل، وهي جميعها أوامر سترفضها إسرائيل، لكنّها صارت تمهد لشبكة عالمية واسعة لاستدعاء فرض العقوبات والمقاطعة على إسرائيل.

لم تكن إسرائيل، ومعها مؤيدوها في الولايات المتحدة، في حالة عزلة كما هي عليه اليوم، ولم ترَ في تاريخها هذا المستوى من التفتّت الداخلي، وضعف المناعة. ... إنها مرحلة انهيار الأسطورة وتبخّر الأوهام.

(الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية)

الاعتراف بالدولة الفلسطينية... أوروبا إذ تتحدّى هيمنة واشنطن

لميس أندوني

«تعلّمنا من تاريخنا أن الاعتراف بحقّ الشعوب في الحرية خطوة رمزية لدعم نضال الشعوب وتمكينه، وهذا ما نقوم به اليوم، انطلاقاً من إيماننا أن السلام الدائم يبنى على إرادة حرّة لشعب حر». سيمون هاريس، رئيس وزراء أيرلندا، 2024/5/22

يفضح امتعاض واشنطن من اعتراف ثلاث دول أوروبية بدولة فلسطينية مستقلّة، للمرّة الألف، زيف الوعد الأميركي بإقامة «دولة فلسطينية مستقلة». ولكن شتان بين المفهومين، فالاعتراف يختلف تماماً عن فرض شروط أميركية - إسرائيلية يقزّم الدولة إلى كيان ممسوخ تحت السيطرة الشاملة لإسرائيل. أميركا ومع كل حديثها عن «دولة فلسطينية» لا تؤمن بالدولة حقّاً يمارسه الشعب الفلسطيني تجسيداً لحريته، وإنما هي تتحدّث عن مفاوضات تحت رعايتها، يفرض القوي المدجّج بأحدث الأسلحة الغربية واحتلال العسكري مفهوم ومساحة دولة بدون سيادة، أي لا استقلال ولا تحرّر؛ فأميركا كانت تؤمن دائماً أن نتيجة المفاوضات محكومة سلفاً بواقع ميزان القوى المختلفة لصالح إسرائيل، وليس تنفيذاً لقانون دولي أو قرارات أممية. لذا؛ أي اعتراف بالدولة الفلسطينية يهدّد المفهوم الأميركي ويدعم الفهم الفلسطيني للتحرّر، كما أنه يؤكد على اعتبار هذه الدولة: الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزّة، أراضيَ محتلة، ما يعني ألّا مشروعية للمستوطنات ولا تشريد للشعب الفلسطيني.

يجب أن نحلل أهمية الاعتراف الدولي، إذ بلغ عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطينية 147 دولة. بغضّ النظر عن موقفنا من «حلّ الدولتين» و«خيار الدولة الواحدة»، وأنا ممّن يؤمنون بأن الحل الدائم والعادل هو قيام دولة واحدة متحرّرة من المشروع الاستعماري الصهيوني، فمن دون تفكيك بنية المشروع الصهيوني ستكون دولة واحدة صهيونية تحكم الفلسطينيين بقوة السلاح وتوظف نظام الأبارتهايد لتكملة اقتلاع الشعب الفلسطيني وإنهاء حقوقه. لكن ذلك لا يعني التقليل من أهمية ما يحدُث؛ أولاً: أن لتحدّي دول أوروبية غربية، إسبانيا وأيرلندا والنرويج، المشروع الأميركي الصهيوني، أهمية خاصة، خصوصاً أنه نتج عن تنسيق مسبق، يقف أمام مشروع حكومة المستوطنين الإسرائيلية القاضي بتوسيع المستوطنات ومحاولة ترويع أهل الضفة الغربية والقدس المحتلتين وطردهم، وبرفض احتلال عسكري إسرائيلي لقطاع غزّة.

ثانياً: سيكون للاعتراف الأوروبي الثلاثي تأثيرٌ واسعٌ على الحكومات الأخرى وعلى الأحزاب الأوروبية، فبعد أيام قليلة أعلن رئيس حزب العمال البريطاني، كير ستارمر، نيته الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة إذا فاز برئاسة حزبه مرّة ثانية. الدافع الأول لستارمر بالطبع فوز مؤيدي فلسطين من أعضاء الحزب في انتخابات الحزب في عدّة مناطق وهزيمة تياره، لكن الاعتراف الأوروبي الثلاثي جعل مسألة الاعتراف جزءاً من التيار العام وليس المتطرّف، كما كان يتذرّع ستارمر. من الضروري التذكير هنا أن لدى حزب العمال البريطاني مصلحة في ألا يكون معزولاً أو على الأقل ليس متناقضاً مع الأحزاب الأوروبية التي كانت حليفة له، وشبيهة له تاريخياً. وواضح أيضاً أن حرب غزّة وصوت الشارع والطلبة قد بدأت بتعميق المواجهة مع التيار الليبرالي بالاسم، اليميني بالجوهر، الذي تدعمه أميركا في أوروبا، فأي تحرّك أوروبي رسمي يؤثر على العمل السياسي، وبخاصة في وقتٍ لم يعد مقبولاً أن تظهر أحزاب ليبرالية أو من يسار الوسط مشاركة في حرب الإبادة.

> يبطّئ تخاذل النظام الرسمي وتواطؤ بعض الدول العربية حركة التغيير المؤثر على القرار السياسي في واشنطن، لكن لا مجال لليأس ويجب البناء عليه

عليه؛ الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة خطوة تتحدّى الهيمنة الأميركية، ولو بالحد الأدنى، ولكنه تحدٍّ مهم، وقد يجذب جيل الشباب الرافض مهادنة بلاده إسرائيل أو تأييدها إلى التصويت للأحزاب التي تعلن عن خطوة ملموسة في دعم الشعب الفلسطيني منها، وقد يكون أبرزها الاعتراف بدولة فلسطينية. لن يكون ستارمر الوحيد من انتهازيي أحزاب يسار الوسط في بريطانيا وأوروبا الذي يعلن دعمه للاعتراف بدولة فلسطينية سعياً إلى الفوز بالانتخابات الحزبية أو البرلمانية، فالاعتراف الأوروبي الثلاثي فتح الباب مشرعاً وجعل المسألة ممكنة.

ومن المتوقع أن تنضم دول أوربية أخرى للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهذا ما كانت تحاول أميركا منعه في الثلاثة عقود الأخيرة، فتحتَ شعاري «عملية السلام» و«مفاوضات السلام» جرى تمرير كذبة الدعم الأميركي لإقامة دولة فلسطينية تحدّد إسرائيل مساحتها وسيادتها وكل مقاساتها. والإقرار بأهمية اعترف الدول بدولة فلسطينية مستقلة لا يعني التخلي عن حقوق العودة وباقي الحقوق الوطنية والتاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني. المقايضة بين دولة ممزقة بدون سيادة على أرضها أو سمائها أو ما في جوف أرضها، مقابل التخلي عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، رفضها الرئيس الشهيد ياسر عرفات في كامب ديفيد، ما اعتبرته واشنطن رفضاً لعرض «إسرائيلي سخي» قدّمه حينذاك رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك. لذا؛ حتى لو كانت أميركا تنتهج التفكير نفسه فإنه لن يمر، إذ إن حكومة المستوطنين المتطرّفة أوضحُ في التعبير عن المشروع، فهي لن تسمح بكيان فلسطيني مهما كان شكله، فالأبارتهايد ليس غايتها، إذ إنها تستعجل طرد الفلسطينيين.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

مشروع ذاكرة سورية حرّة

عبدالله هداري

لطالما أعرب ثوّار وكتّاب ومثقفون كثيرون وغيرهم من المناضلين عامة عن امتعاضهم الشديد من التزييف المقصود الذي تتعرّض له الأحداث في أثناء الثورات، وامتعاضهم كذلك من التحوير الذي يطاول سردية الثورة والمقاومة فيما بعد، فيصير التاريخ غير التاريخ، وتأخذ الفكرة مساراً آخر. وربما أن التسليم أو عدم الاعتناء بالتصحيح ومواجهة هذا التزييف هو ما جعل كثيرين يستسلمون لمقولة أنّ الثورة يصنعها الثوار ويستفيد منها الخونة، مقولة لطالما طفحت بها رواياتنا الأدبية، وبنفَس انهزامي، بلغ به الأمر جعلها بدهية وحقيقة ثابتة.

وما دام الحديث عن الثورة السورية، فإن سلوك الثورة لا يتوقّف عند الخروج إلى الشارع ومواجهة الاستبداد بصدور عارية فحسب، بل يمتد إلى فعل ثوريٍّ آخر لا ينفصل عنه، ولا يقلّ أهمية كذلك، ألا وهو التوثيق العلمي لهذه الثورة، بكل جوانبها المادّية والمعنوية، وبكل من ارتبط بها من قريب أو بعيد، وكل إسهام إيجابي أو مضاد للثورة مهما بلغت حدّته وطبيعته. ولعل هذا الفعل المعرفي هو ما تبنّاه مشروع الذاكرة السورية الذي انطلق سنة 2019 تحت إشراف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. غير أنه لا يعني وصف هذه المبادرة بالثورية تحييد قيمتها العلمية والبحثية، بل الأثر الثوري فيها مختلف عن غيره، ذلك أنها ذات أثر رجعي إن صحّ القول، لأنها تهدف إلى صون الذاكرة من التزييف، كسره احتكار السلطات والحكومات سردية الأحداث الكبرى، كما عنون مدير المشروع، عبد الرحمن الحاج في إحدى تدويناته. أو لنقل تحفظ الصورة المتعدّدة للأحداث، أو لعلها تحاول ذلك ما أمكنها، وتجعلها كذلك أكثر التصاقاً بالوفرة الأرشيفية التي أتاحتها التكنولوجيات الحديثة.

للسوريين، كما لغيرهم في المنطقة، حسابات ثقيلة مع مسألة السردية هاته، يذكر الجميع حدث سحق مدينة حماة والمجزرة التي اقترفها النظام سنة 1982. يستحضر الحاج هذا الحدث الأليم متحسّراً على أن اللحظة التاريخية حينها سمحت للنظام باحتكار السردية من دون منافسة تُذكر، فطمس بذلك الوقائع والأحداث وسمح لروايته بالبقاء على شكل «ذاكرة الخوف».

من خلال تتبع ما قاله عبد الرحمن الحاج، محاولين أن نستوعب معه أفق هذا المبادرة متعدّدة الابعاد، يتبين أن هنالك عاملاً مهماً، قد أدرك بمعية فريقه أهميته واختلافه النوعي، والذي لعب لصالح الثورات والشعوب لحظة الحراك الديمقراطي في 2011، وهو التكنولوجيات الحديثة وحرية الفضاء الرقمي. هذا الأخير الذي سمح لأول مرّة بأن يوضع التوثيق والرواية على محكّ المنافسة، فالجميع يرصد ويدوّن ويصوّر، بل ويعبّر عن سردية للحدث من زاويته الخاصة، لقد طفقت السرديات تتزاحم أمام مرأى العين الاستبدادية من دون أن تجد حيلة للجمها. فالحرية التي ما تفتأ تفاجئنا المنصّات الرقمية بأبعادها الجديدة في كل آن، جعلت من كل «البسطاء» كما سمّاهم آصف بيات، أو «الإنسان العادي» حسب تسمية الحاج، يسهمون في كتابة تاريخهم الوطني، فلم يعد ممكناً تصوّر تاريخ أحق بالحضور والحفظ من تاريخ آخر، فالكل يدعونا إلى اكتشاف سرديته واستذكار الحدث بعينه وذائقته. تصف منصّة الذاكرة السورية التي أُطلِقَت يوم 7 مايو/ أيار الجاري 2024 مشروع الذاكرة هذا بأنه منجز علمي بحثي يسعى لتوثيق أكبر قدر ممكن من التاريخ الشفوي (حيث يضمّ مكتبة بلغت 2500 ساعة)، إلى جانب كتابة اليوميات، وأرشفة الوثائق (مسموعة ومرئية زائد الصور والبيانات الخاصة)، وعند الاطّلاع على مواد الموقع، نجد توثيقاً أيضاً للشعارات الصوتية والمسجلة بالفيديو، واللافتات التي درج الثوار على حملها، إلى جانب الدوريات المكتوبة، بالإضافة إلى الأشخاص بشتى تلاوينهم السياسية والعسكرية والدينية والفنية وغيرها، سواء الموالية للنظام أو المعارضة له، إلى جانب الكيانات التي شكّلت جزءاً من الثورة منذ مارس/ آذار 2011، الرسمية والحكومية والعابرة للحدود والعسكرية والدينية، والقبلية والأهلية.

> منجز توثيقي هام، لا يمكن إلا أن نعدّه فعلاً ثقافياً وتقليداً علمياً يستحقّ التنويه، كما ينبغي أن تنتقل عدواه إلى دولٍ عديدة في المنطقة

من المثير فعلاً أن نجد توثيقاً للشخوص الأكاديمية الثقافية حسب تصنيف المنصّة، يحفظ للباحثين على سبيل المثال؛ رأي أدونيس من الثورة، وموقفه منها، وتصنيفه أيضاً أديباً موالياً للنظام، بالإضافة إلى حفظ أسماء بحثية أخرى معارضة كبرهان غليون أو عزمي بشارة مؤلف كتاب «سوريا حرب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن»، وجمال الدين باروت والراحلين صادق جلال العظم وسلامة كيلة ورضوان زيادة وياسين الحاج صالح وسلام الكواكبي ورنا قباني ونجيب جورج عوض وغيرهم ممن كانوا فاعلين في إسناد هذه الثورة من قريب أو بعيد. ولم تتوقّف سلسلة التوثيق للشخوص عند هذا الحد، فنجد في خانة التصنيف الديني توثيقاً لموقف عالم الدين البارز محمد سعيد رمضان البوطي الذي قتل في 20 مارس/ آذار 2013، والذي وُسم بموالاته للنظام، ومعاداة الثورة، وتوثيق فتواه المثيرة للجدل؛ بأن من يقتل من المتظاهرين فمصيره إلى النار، أو نعته مقاتلي الجيش الحر بالحثالة. لنجد في مقابله عالم الدين البارز كذلك الراحل وهبة الزحيلي المصنّف في خانة «المعارضة». إذن، فالموقف والرأي لم يعد موضعاً للبس والتلاعب، فالجميع سيذكر ما لك وما عليك، والجميع سيوثق كل ما يتعلق بالفاعلين في أدق تفاصيله.

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads